د. مولاي عبد الرحمن قاسمي

أستاذ باحث، جامعة ابن زهر أكادير

الجامع لأحكام التنظيم القضائي المغربي

- كل مواد القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
- شرحها ودراستها في ضوء وحدة المنظومة التشريعية المغربية؛
- تعزيزها بالعمل والاجتهاد القضائيين؛
- إثارة النقاشات في العديد من الأحكام، كالمرتبطة بالمفهوم الجديد للإدارة القضائية ومهامها وتمييزها، والإشراف ثم التفتيش، ولغة التقاضي...

الطبعة الأولى 2026

دار العرفان
للطباعة والنشر

الفهرس

تمهيد 5

القسم الأول: مبادئ وقواعد التنظيم القضائي وحقوق المتقاضين 22

الباب الأول: مبادئ التنظيم القضائي وقواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية 25

الفصل الأول: مفهوم التنظيم القضائي وطبيعة قواعد 25

الفصل الثاني: مبادئ التنظيم القضائي 31

أولا: مبدأ استقلال القضاء 31

ثانيا: مبدأ وحدة القضاء ومبدأ القضاء المتخصص 37

ثالثا: مبدأ مجانية التقاضي والمساعدة القضائية والمساعدة القانونية 39

رابعا: مبدأ استمرارية الخدمات القضائية وانتظام الجلسات 44

خامسا: مبدأ التقاضي على درجتين 48

سادسا: مبدأ التقاضي بحسن النية 54

الفصل الثالث: قواعد تنظيم عمل الهيئات القضائية 57

أولا: قواعد تنظيم السنة القضائية 57

ثانيا: قواعد تشكيل هيئات الحكم 62

ثالثا: قواعد الجلسات 67

رابعا: قواعد في لغة التقاضي..... 82
خامسا: قواعد سير العدالة وإصدار الأحكام..... 92
سادسا: قواعد في تعزيز هيبة القضاء وأعمال الإدارة القضائية..... 107
الباب الثاني: منظومة تدبير محاكم (الموضوع) الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية وتنظيمها الداخلي..... 123
الفصل الأول: منظومة التدبير..... 123
الفرع الأول: مفهوم الإدارة القضائية..... 123
الفرع الثاني: تدبير مهام الإدارة القضائية..... 127
الفصل الثاني: التنظيم الداخلي لمحاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية..... 135
الفرع الأول: مكتب المحكمة..... 135
الفرع الثاني: الجمعية العامة للمحكمة..... 142
الباب الثالث: حقوق المتقاضين وتجريح القضاة ومخاصمتهم..... 149
الفصل الأول: حقوق المتقاضين..... 149
أولا: حق التقاضي..... 149
ثانيا: المساواة أمام القضاء..... 152
ثالثا: حق الحصول على المعلومة..... 154
رابعا: حق الدفاع..... 157
خامسا: حق التعويض عن الخطأ القضائي..... 158

الفصل الثاني: تجريح القضاة ومخاصمتهم 161
أولا: تجريح القضاة 161
ثانيا: مخاصمة القضاة 164
القسم الثاني: تأليف المحاكم وتنظيمها واختصاصها 167
الباب الأول: محاكم الدرجة الأولى 168
الفصل الأول: المحاكم ذات الولاية العامة -الابتدائية- 168
الفرع الأول: التأليف والتنظيم 169
الفرع الثاني: الاختصاص 182
الفصل الثاني: المحاكم الابتدائية التجارية 187
الفرع الأول: التأليف والتنظيم 188
الفرع الثاني: الاختصاص 190
الفصل الثالث: المحاكم الابتدائية الإدارية 195
الفرع الأول: التأليف والتنظيم 195
الفرع الثاني: الاختصاص 197
الفصل الرابع: المراكز القضائية 201
الفرع الأول: التأليف والتنظيم 201
الفرع الثاني: الاختصاص 202
الباب الثاني: محاكم الدرجة الثانية 205

الفصل الأول: محاكم الاستئناف 205
الفرع الأول: التأليف والتنظيم 206
الفرع الثاني: الاختصاص 213
الفصل الثاني: محاكم الاستئناف التجارية 217
الفرع الأول: التأليف والتنظيم 217
الفرع الثاني: الاختصاص 218
الفصل الثالث: محاكم الاستئناف الإدارية 221
الفرع الأول: التأليف والتنظيم 221
الفرع الثاني: الاختصاص 222
الباب الثالث: محكمة النقض 225
الفصل الأول: التأليف والتنظيم 225
الفصل الثاني: الاختصاص 231
الفصل الثالث: التنظيم الداخلي 235
الفرع الأول: مكتب محكمة النقض 235
الفرع الثاني: الجمعية العامة لمحكمة النقض 239
الفصل الرابع: التنظيم الإداري لمحكمة النقض ومصالح الإدارة القضائية بها 241
القسم الثالث: التفتيش والإشراف القضائي على المحاكم 251

الباب الأول: تفتيش المحاكم 253

الفصل الأول: التفتيش القضائي 253

أولا: التفتيش القضائي المركزي للمحاكم 257

ثانيا: التفتيش القضائي اللامركزي للمحاكم 259

ثالثا: التفتيش بناء على شبهة الإخلال بهيبة السلطة القضائية واستقلالها 261

الفصل الثاني: التفتيش الإداري والمالي 265

الباب الثاني: الإشراف القضائي على المحاكم 273

أولا: الإشراف القضائي الذي يسهر عليه قضاة الرئاسة 274

ثانيا: الإشراف القضائي الذي يسهر عليه قضاة النيابة العامة 277

الفهرس 299

يشكل ورش إصلاح منظومة العدالة صمام أمان للاستقرار والأمان العام، لذلك كان محل اهتمام المملكة المغربية، في مراحل مختلفة، وخاصة بعد الخطب الملكية الموجهة، بدءا بالخطاب الملكي، المرجعي، بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2009م، الذي خصصه "لإطلاق الإصلاح الشامل والعميق للقضاء... لبلورة إصلاح جوهري، لا يقتصر على قطاع القضاء، وإنما يمتد بعمقه وشموليته، لنظام العدالة." فحدد ستة مجالات، ذات أسبقية، لهذا الإصلاح وهي: 1 - دعم ضمانات استقلال القضاء، 2 - تحديث المنظومة القانونية، 3 - تأهيل الهياكل القضائية والإدارية، 4 - تأهيل الموارد البشرية، 5 - الرفع من النجاعة القضائية، 6- تخليق القضاء، وحسن التفعيل.

وفي الخطاب السامي لجلالة الملك يوم 30 يوليوز 2012 بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لعيد العرش المجيد، يؤكد أن:"...دولة الحق والقانون هي مصدر كل تقدم، فقد جعلنا العدالة في مقدمة أوراشنا الإصلاحية. وحيث إن الدستور الجديد يضع استقلال القضاء في صلب منظومته، فإن الشروط باتت متوافرة لإنجاح هذا الورش الكبير، ... "

وفي خطابه في السنة الموالية يوم 30 يوليوز 2013 بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لعيد العرش المجيد يقول حفظه الله: "إن عزمنا الراسخ على تجسيد خيارنا، في استكمال المؤسسات الدستورية، ومقومات الحكامة الجيدة، في ظل دولة الحق والقانون، لا يعادله إلا عملنا الدؤوب، في سبيل تحقيق مشروعنا، الذي قوامه النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، والتضامن الاجتماعي... ما فتئنا منذ تولينا أمانة قيادتك، نضع إصلاح القضاء، وتخليقه وعصرنته، وترسيخ استقلاله، في صلب اهتماماتنا، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم. وإنما أيضا لتوفير مناخ الثقة، كمحفز على التنمية والاستثمار. وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح التوصل إلى ميثاق لإصلاح المنظومة القضائية. حيث توافرت له كل الظروف الملائمة. ومن ثم، فإنه يجب أن نتجند جميعا، من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام، إلى محطته النهائية.

ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح، وما عبأنا له من نصوص تنظيمية، وآليات فعالة، فسيظل "الضمير المسؤول" للفاعلين فيه، هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته..."

لذلك تحرص الحكومات المتعاقبة في بلادنا على التعهد أمام جلالة الملك، في المجلس الوزاري بمناسبة التداول في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، بمواصلة إصلاح المنظومة القضائية وتحديثها، كما تحرص السلطة القضائية في مختلف تقاريرها وفي مناسبات افتتاح السنة القضائية على إبراز مظاهر الضمير المسؤول، وسيجد القارئ في هذا الجامع، تتبع هذا الإصلاح وتتبع مظاهر الضمير المسؤول، ومع كل تطور في ذلك سيتبع بتحيين مناسب، وَعَلَى اللّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ.

مطبعة الأمنية - الرباط

دار العرفان
للطباعة والنشر
رقم 27 شارع عبد الله مقتون حي السلام المحاميد
Email: contactdaralirfane@gmail.com
Tél: 06 60 28 24 29
Fax: 06 29 74 78 79

9 789920 456425

95 د.